حلقة الجـــوار الأوروبي: سياســة لأمننة المركز والسيطرة على المحيط

European Neighborhood Ring: Policy For Secure Center And Control Contouring Space

رتيبـــة بـــرد[1] ،

[1] جامعة مولود معمري- تيزي وزو (الجزائر)، *ratiba.berd@ummto.dz*

تاريخ الإرسال: 2022/03/21 تاريخ القبول:2022/10/03 تاريخ النشر: ديسمبر/2022

الملخص:

احتلت ولا تزال مسألة علاقات و سياسات الاتحاد الأوروبي، مكانة هامة لدى العامة والخاصة، ليس فقط لكونه قوة إقليمية ونموذج تكاملي رائد وناجح. لكن الأمر مرتبط أيضا بديناميكية وحساسية منطقة محيطه وجواره. بذلك يهدف البحث في سياساته إلى فهم علاقات التعاون والشراكة المعلنة والتبعية والهيمنة الضمنية، التي يمارسها على محيطه عامة وفي منطقة المتوسط خاصة. يتبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية المخصصة لسياسة الجوار الأوروبية، أن هذه الأخيرة مثلها مثل سابقاتها لا تسعى سوى إلى ربط المحيط (دول الجوار) بالمركز (الاتحاد الأوروبي) دون أن تقدم الكثير للشركاء. مما يبقى العلاقات قابعة على حالها الأزلي المبني على الوعود والمشروطية، مما يجعل تعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة بأسرها مجرد حلم لانشغال الاتحاد الأوروبي بتحصين نفسه من التهديدات القادمة من الجوار.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، جيوسياسية الجوار، سياسة الجوار، المبادئ والآليات، إجراءات الدعم، المزايا والإخفاقات.

Abstract:

The policies of the European Union have always occupied an important place, related to the dynamics and sensitivity of its environment. The research aims to understand the relations of cooperation and partnership and domination, which he exercises on his surroundings. The European Neighborhood Policy, it becomes clear to us that the latter, like its predecessors, only seeks to connect the periphery to the center without offering much to the partners. Thus, the relations remain in their eternal state,. European Union is busy protecting itself from the threats coming from the neighborhood

Key words: European Union, geopolitical region, Neighborhood policy, principles and mechanisms, support measures, advantages and failures

المؤلف المرسل: رتيبة برد ، الإيميل المهني: ratiba.berd@ummto.dz

مقدمة:

ترتبط سياسة الجوار الأوروبية بالتحولات الإقليمية والدولية العميقة التي تعرفها منطقة الفضاء الحيوي والاستراتيجي المحيط بالاتحاد الأوروبي، سواء كان في الشرق أو الجنوب. إذ يجد الاتحاد الأوروبي نفسه محصورا في فضاء من بين اكبر المناطق حساسية وإستراتيجية في خريطة العالم المضطرب في ظل تزايد التهديدات المترتبة عن هذه التغيرات المتسارعة، وبروز تحديات جديدة يتجاوز التحدي الاقتصادي المتمثل في البحث عن صيغ تعاون تسمح بضمان الإمدادات من مصادر الطاقة والموارد الأولية، إذ أصبح الأمن جوهر الشراكة ومن الصعب التوصل إلى تحقيق أي أهداف حقيقية في ظل غيابه.

إن الهدف من هذه الورقة البحثية هو التمعن في ماهية ومقاصد هذه السياسة الأوروبية الموجهة للمحيط أو الجوار الأوروبي من خلال التعريف بها وبتطورها وكذا أهدافها المعلنة والخفية ومحاولة النظر في الجديد فيها، من خلال عرض مزاياها وعيوبها.

ننطلق في هذه الورقة البحثية من الإشكالية الآتية: ماهية سياسة الجوار الأوروبي وما طبيعة الإضافات التي تقدمها وما معايير نجاحها أو إخفاقها في بلوغ مقاصدها ؟

نلحق بالإشكالية الرئيسية، الفرضيات التالية: الأولى: هناك علاقة وطيدة بين التحديات التي تعرفها منطقة الفضاء الأوروبي وطرح الدول الأوربية الموحدة لسياسة الجوار. الثانية: كلما تمكنت دول الإتحاد الأوروبي من تحقيق الإنسجام بين متطلبات المركز والمحيط، كلما زادت فرص نجاح سياسة الجوار.

1- ماهيـــــة سياسة الجـوار الأوروبي

أدت التحولات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة إلى بروز قوى إقليمية جديدة وتصاعد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وهو الأمر الذي دفع بالدول الأوربية الموحدة نحو السعي إلى ضمان مكانتها إقليمية ودوليا.

1-1- المقصود بسياسة الجوار الأوروبي

المقصود بسياسة الجوار الأوروبية هو جملة التوجهات التي تتخذها الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي، في تعاملها مع محيطها وشركاءها سواء في الشرق او الجنوب. تنبثق هذه السياسات عن المؤسسات الأوروبية وتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن المشترك.

لقد تم تصورها وبلورتها في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكه مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة. كما جاءت إعتبارا لحالة ضعف وفشل الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة لتضخ دماء جديدة في مسار برشلونة. وتم فيما بعد توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضا واستُكملت في ربيع 2004، إن الهدف الذي تم إعلانه هو "إنشاء منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي".[1]

تعكس سياسة الجوار تلك العلاقة التي تربط بين كل دولة شريكة مع الإتحاد الأوروبي، وهي تتطور حتى الآن فقط على مستوى الدول والمفوضية الأوروبية، ولا يعد المجتمع المدني شريكا في إعدادها ولا في تقييمها، بالرغم من بداية ظهور صيغ أولية للمشاورات مع بعض الأجسام المسماة تمثيلية في بعض البلدان.

1-2- نشأة وتبلور سياسة الجوار الأوروبي:

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، والتي مفادها أن على الاتحاد الأوروبي أن يغتنم الفرصة التي أتاحها التوسع، من أجل تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية.[2] وفي 11 مارس 2003 أطلق رئيس اللجنة الأوربية" رومانو برودي "سياسة الجوار الأوربي واقترح" وثيقة أور وبا الموحدة والجوار :إطار جديد للعلاقات مع جيراتها من الشرق والجنوب"، وقد حملت هذه الوثيقة مفهوما جديدا في أجندة الاتحاد الأوربي وهو مفهوم " الجوار.[3]

الهدف من تطوير السياسة الجوارية هو تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، والعمل بدلا من ذلك على تعزيز الإستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنيين. تقدم سياسة الجوار الأوروبية علاقات إمتيازية مع جيران الإتحاد الأوروبي إستنادا إلى الالتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون، والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة.[4] تعبر سياسة الجوار الأوروبي عن إطار جيو سياسي يربط الإتحاد بإحدى عشر دولة شريكة. كما تقوم هذه السياسة على إعتقاد حيوي بالنسبة لمصالح الإتحاد الأوروبي ومرتبطة بضرورة دعم الاستقرار السياسي لشركاء الاتحاد بمعنى أن إستقرار المحيط والجوار مرتبط بأمن واستقرار الإتحاد الأوروبي نفسه.

تعمل السياسة الأوروبية للجوار بعد توسيع الإتحاد الأوروبي الذي حدث عام 2004" لتعزيز الأمن والإستقرار والرفاه تطوير الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة، وخصوصا العمل في محيطها القريب على زرع أفكار كسيادة القانون، والحكم الراشد، واحترام حقوق الإنسان لتحسين العلاقات الإقتصادية وتحقيق تعاون أوثق بينها وبين جوارها ومحيطها. بمعنى أخر، بدلا من بناء "أوروبا الحصن "المحمية من عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي الخارجي، تهدف هذه السياسة إلى إنشاء "حلقة من الأصدقاء" حول الاتحاد الأوروبي تتكون من دول تشارك نفس قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون . وابتغاء لإقامة "منطقة تتمتع بالرخاء"، يقدم الاتحاد الأوروبي لجيرانه الجدد فرصة الدخول إلى سوقه الداخلية، وفي النهاية، التمتع بالحريات الأربع لعضويته (حريات حركة السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال) مقابل تنفيذ إصلاحات مهمة على الأصعدة السياسية والإقتصادية والمؤسسية.[5]

عرفت السياسة الأوروبية للجوار بعد ثمانية عشر شهرا من الإطلاق والتطبيق إجراءات جديدة للدعم والتي جاءت لتتأقلم مع الأوضاع الجديدة وتتعامل مع أسباب اللإستقرار في المحيط المباشر والقريب لأوروبا. بحيث أن الفكرة عند بروزها كانت موجهة أكثر للجوار الشرقي، نتيجة للتخوفات التي خلقها توسع الإتحاد الأوروبي شرقا إلا أن هذه السياسة الجوارية إمتدت كذلك نحو دول الجنوب لدعم علاقات الإتحاد الأوروبي بجواره.

3-1- مبادئ وآليـــات السياسة الأوروبية للجوار

ان تطبيق خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية يكون وفق مسار اتفاقيات الشراكة ومع الإلتزام بـ "القيم المشتركة" بما في ذلك سيادة القانون، الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى مبادئ إعلان برشلونة التي من أولوياتها الحوار السياسي وأهمية الإصلاح في هذا المجال(قاعدة المشروطية)، بما في ذلك حقوق الإنسان وكذا الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي ودعم التجارة في ظل منطقة تبادل حر، والهجرة، والعدالة والشؤون الداخلية ودعم شبكة المواصلات، ومجتمع المعلومات، ومشاريع حماية البيئة وكذا التعاون الإقليمي والعابر للحدود والتعاون مع المجتمع المدني.[6]

إعتمدت هذه السياسة الأوروبية للجوار مبادئ ووسائل عدة منها: المقاربة الثنائية في التعامل والتعاون وإعتماد التقارير القطرية وإعتماد المقاربة التمايزية والتصاعدية وفقا لمبدأ "مدى الإلتزام بالقيم المشتركة والقدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصفة مشتركة" وكذا الإشتراطية الإيجابية وكذا إعتماد مراقبة عملية التنفيذ، لضمان حسن سير علاقاتها الجوارية، مع وجود حافز مالي، بحيث أن الأداة المالية للجوار الأوروبي والشراكة (ENPI)، تعتبر من المحفزات المشجعة والمساعدة على التطبيق الجيد للسياسة.

تم وضع الأداة المالية الأوروبية الجديدة للجوار والشراكة للفترة (2013/2007) من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار في المجمل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديدا للمشاريع الجنوبية-الجنوبية، الجنوبية-الشرقية)، تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار)، هذه المساعدة المالية التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة (2006/2000) مجموع ميزانية كلا من برنامجي (MEDA)[7] و(TACIS)[8].[9]

2- جيــوبوليتيـــك الجوار الأوروبي وحيويتـــه

يعكس الامتداد الحيوي والجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية عن أهمية استراتيجية، إذ تسعى لتحقيق التوازن الجيوسياسي الأوروبي، والعالمي بشكل أوسع من خلال دوائر جيو إستراتيجية تتقاطع فيها الفضاءات البحرية العالمية الأكثر حساسية (البحر المتوسط، البحر الأسود وبحر قزوين).[10]

كما تتشارك جل دول الجوار الأوروبي إنطلاقا من الحدود الروسية وصولا إلى المغرب الأقصى، في مميزات أبرزها محاولة هذه الأخيرة الولوج إلى السوق الأوروبية باعتبارها السوق المهيمنة إقليميا، ما سيحفزها على الدّخول إلى سوق العمل الأوروبية. بالإضافة إلى حالة اللااستقرار (شرقا وجنوبا)، سواء على المستوى السياسّوالاجتماعي، إضافة إلى حالة اللاتوازن من الناحية الاقتصادية.[11]

2-1- المعطى السياسي: الجوار والرهان الأمني الأوروبي:

تقوم إستراتيجية الأمن الأوربي على تحديد التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوربي، كالإرهاب انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية إضافة إلى الجريمة المنظمة بكل أنواعها، لذلك الإستراتيجة الأمنية الأوربية تتحدث عن ضرورة وجود حلقة بلدان جوار تتمتع بحكم راشد لأجل الحد من إنتشار هذه التهديدات من الحدود المباشرة إلى داخل الاتحاد الأوربي.[12] ما يجعل جوهر الإهتمام الأوروبي بالجوار وعمله على توسيع حلقة الضم، مرتبط بالدّرجة الأولى بتحقيق الأمن الأمن عامة ومحاولة الأمننة الذاتية خاصة. ويمكن تفسير الأمر استنادا إلى ثلاث عوامل:

- **عامل السياق الدولي،** هو متصل بتداعيات 11سبتمبر2001 التي جعلت من المسائل الأمنية، ذات أولوية في الأجندة الأوروبية. في ظل عديد القضايا الأمنية المسجلة لفترة ما بعد 11 سبتمبر المتعلقة بجوار الإتحاد الأوروبي، سواء المتعلقة بالنزاعات الجامدة أو المفعلة على الحدود الأوروبية الموسعة (ا ترانسبيستريا، الشيشان، جنوب القوقاز، الصحراء الغربية، الشرق الأوسط...). ما خلق انقسام بين حالة الازدهار داخل الاتحاد الأوروبي، ودرجات التراجع المتفاوت في خارجه ومحيطه.[13]
- **عامل السياق الإقليمي،** متصل بعمليات التّوسع الأوروبي التي دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى الإقرار بضرورة تطوير اعتماد متبادل جواري جديد ملائم لطبيعة التهديدات اللاتماثلّية الموازية لجوار الاتّحاد الأوروبي الموسع.
- **عامل السياق الداخلي،** إذ أن الإتحاد الأوروبي في واقع الأمر -ولو أنه لا يعلن ذلك- بحاجة إلى محيطه لأجل تحقيق أهدافه على كافة المستويات الحيوية (سياسيا وإقتصاديا) ولأجل فرض نفسه كقوة إقليمية مقابل الضغطات الأمريكية والأطلسية وحتى الروسية الصينية، في عالم متغير.

فعلى أساسه، جاءت الوثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن المطلق عليها "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، والمقدمة من طرف المفوض الأوروبي السابق "خافيير سولانا" والمتبناة من طرف المفوضّية الأوروبّية في2003، لتوضح وتأكد على ضرورة العمل على تأسيس وبناء جدار إفتراضي فاصل بين الإتحاد ومحيطه، وهو يتجسد في حزام أمني متكون من حلقة الدول الجوارية التي تتمتع بقدر مقبول من التناغم مع شروط ومبادئ الإتحاد الأوروبي (الديمقراطية والحكم الراشد)، وذلك على طول حدود الاتحاد الأوروبي الذي لا يتوقف عن التوسع. إذ تساهم هذه الدول المتاخمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشترتة لفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001.[14] والمتمثلة عموما في تحصين الدول الأوروبية الموحدة من المخاطر القادمة من الشرق أو الجنوب.

2-2- المعطى الإقتصادي: الجوار والرهان التنموي الأوروبي:

ترتبط الاقتصاديات الحديثة في تقدمها وتطورها أشد الارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة، وعلى رأسها الطاقة النفطية والغازية، من حيث كونها أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري

وحتى الخدماتي ...وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، بحيث أن الطاقة أصبحت الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.[15]

فعليه، نجد أن تحقيق التنمية والحفاظ على مستواها، يعد بدوره من أهم العوامل المحورية في سياسة الجوار، إذ لا يتعلق الأمر فقط بتنمية المحيط بل الأمر مرتبط أيضا بالحفاظ على المستوى التنموي للمركز الأوروبي ذاته، من الأزمات المحتمل أن تعرقل مسار التنمية. فالطاقة سواء كانت مرتبطة بالنفط أو الغاز هي العصب الحيوي للتنمية ومحرك عجلة التطور للدول، وهي مما يدفعها إلى السعي بإستمرار إلى ضمان الإمدادات وعدم إنقطاعها. علما وأن دول الإتحاد الأوروبي غير مكتفية ذاتيا وأن مخزوناتها ليست ضخمة، وهو الأمر الذي يلزمها إستيراد كميات معتبرة وبإستمرار، خاصة من دول فضاءها القريب، تحقيقا لمعادلة المكاسب والتكلفة.

تعتبر دول حلقة الجوار الأوروبي من أهم الدول الطاقوية سواء في الشرق أو في الجنوب، نجد في الشرق دول طاقوية بإمتياز وعلى رأسها كل من أكرانيا ومولدافيا وجورجيا. نفس الشيئ في الجنوب خاصة بالنسبة للجزائر وليبيا وغيرهما. يتبين بذلك الإهتمام الكبير الذي توليه الدول الأوروبية لهذا الجوار، والمتجسد في تقديم المساعدات المالية لأجل دعم الإصلاحات في مجال التنمية عامة والطاقة خاصة. وعلى سبيل المثال نجدها بلغت بالنسبة للشركاء الشرقيين حوالي مليار يورو (60%) في فترة 2014/2020.[16]

كذلك تعمل الدول الأوروبية على دعم الإستثمارات في القطاعات القطاعات الإستراتيجية مع دول جوارها، بالشكل الذي يساعدها في ضمان تحقيق المكاسب، خاصة في ظل المنافسة القوية التي تواجهها من طرف روسيا العائدة بقوة شرقا، والصين التي تقتحم فضاءها التقليدي في الجنوب، والولايات المتحدة الأمريكية التي تدافع على هيمنتها.

يجب الإشارة في هذا المقام إلى أن المساعدات والدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية في إطار سياسة الجوار للدول الشريكة لأجل تحقيق الإصلاحات والتنمية، جوهره ومفاده أن الأمر ينعكس إيجابا عليها، كون ما يمس بمحيطها يتسلل إلى قلب الإتحاد الأوروبي بذاته، فهي تستثمر في مستقبلها وتساهم في توجيه دول الجوار وفق مشروطيتها.

3- سيـاسة الجـوار: التفاعل على جبهتين (الشرق والجنوب):

3-1- الجوار الشرقي للإتحاد الأوروبي:

لقد أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي تحولات جد عميقة على الخريطة الجيوسياسية الأوروبية، إذ روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي لا تزال تمثل تهديدا بالنسبة للإتحاد الأوروبي في عدة مجالات (جيواستراتيجية وسياسية وعسكرية)، فهي تبقى قوة نووية، ويزداد التخوف الأوروبي اكثر فأكثر منذ عودة روسيا ومحاولتها بسط نفوذها على فضاءاتها الحيوية شرق أوروبا، إذ تخلصت من عقدة الضعف وباتت تتحدى الغرب عامة. أضحت مستجدات وتحولات الساحة الأوروبية تلقى بتأثيراتها على المدركات الأمنية

في العلاقات الجوارية شرقا في مواجهة روسيا التي إسترجعت شهيتها للنفوذ. لعل أبرز التغيرات التي تصبغ الفضاء الأوروبي الشرقي، تتبين في ثلاث مظاهر أساسية تعكس تحول هيكلة الأمن والدفاع على المستوى الأوروبي والروسي معا، وهي:[17]

- سحب روسيا لقواتها من وسط أوروبا، ما غير التصور الكلاسيكي للتهديد العسكري السائد أثناء الحرب الباردة.[18]
- المسائل المتعلقة بتوازن القوة في القارة لم تعد مرهونة بالموازنة التقريبية بين الجوانب السياسية والعسكرية، والخاضعة للغياب النسبي لمخاطر الهجوم الفجائي (خاصة بعد الخرجات العسكرية الروسية أخرها في أكرانيا).
- عودة القوة الروسية؛ القادرة على مواجهة الناتو والتدخل في مهام المحافظة على مصالحها الحيوية.[19]

استمرار سياسة التوسع شرقا جعل روسيا على تماس مع منطقة نفوذ الحلف الأطلسي ما ولد لديها شعورا بالخطر والتهديد على مصالحها، ومع أنها لم تعارض هذا الأطلسي في السابق، لكنها لم تعد تسمح بالإقتراب أكثر أو بتهديد نفوذها ومصالحها، خاصة بعد عودة شهيتها لإسترجاع المكانة التي تستحقها دوليا. فبعد أن إعتمدت في السابق أسلوب الحوار الروسي الأطلسي والتعاون العسكري، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من التسلح، وإعادة هيكلة الدفاع وكل هذا في إطار عملية الشراكة من أجل السلام [20].

لا تبعد روسيا عن الاتحاد الأوروبي إلا بحوالي 1500 كلم، وتتقلص المسافة أكثر فأكثر بانضمام دول المعسكر الشرقي السوفييتي (سابقا)، ما يجعل الإتحاد الأوروبي في حالة بحث متواصل لأجل إنشاء منظومة أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة عن الناتو، مع إيلاء كل الإهتمام للثقل الاستراتيجي الروسي، سواء سواء كدولة مهددة للأمن الأوروبي أو باعتبار ها دولة ذات إمكانات عسكرية ضخمة تحلم بضمها لتساهم في الدفاع عن أوروبا. فالهندسة الجديدة للأمن الأوروبي لا يمكن أن تبنى من دون روسيا، لذلك فإن الاستئناف الجديد والسريع لكل نشاطات البرنامج التوسعي للحلف سيجعل روسيا تكشر عن أنيابها بما يخدم مصالحها ومصلحة العالم بأسره.[21]

منذ حرب البلقان 1995/1992 وحالة القلق وعدم الثقة مستمرة، خاصة مع عجز الدول الأوروبية في التعامل معها، ما جعل من الدور الأمريكي مبررا قويا لعودة روسيا للمساهمة في الخارطة الأمنية الأوروبية، وذلك بالنظر إلى مجموعة من المعطيات الثابتة آنذاك ومنها المرتبطة بعلاقة روسيا بصربيا إيديولوجيا، وعدم المخاطرة بالتدخل العسكري دون توقع رد فعل روسي شديد القوة، [22] كما أن التعامل مع مسألة البلقان منذ انهيار الاتحاد السوفييتي خارج نطاق التأثير الروسي، كان بمثابة الثغرة الرئيسية لعودة موسكو إلى المشاركة في رسم معالم الخارطة الأمنية في أوروبا.[23] أضحى الأوروبيون في مسار بحثهم عن هوية أمنية مستقلة لأوروبا، مرتبطين بمشاركة روسيا ولا يمكنهم تحييدها أو العمل ضدها، خاصة وأنها قادرة على اعتراض المواقف الأمريكية" الاستعراضية "التي قد تثير التوتر بين الأوروبيين و"المارد النووي المتاخم".[24]

يبقى أن تمادي الغرب في الدفع نحو حدوده وضم كافة نقاط التماس عدلت من منظورها للقضية واتخذت المواجهة المباشرة كأسلوب مباشر لفرض منطقها ولدفاع على مصالحها (أخر مثال المواجهة القائمة في أكرانيا). فعمليات التوسع (الأطلسية والأوروبية) دفعت روسيا نحو التصدي، ودعم ديناميكية الصعود في المنطقة الأوروبية، مع استعادة دور موسكو في خارطة السياسة الأمنية الأوروبية، مجدد بذلك حالة" المواجهة"، التي ضاعفت التخوفات الأوروبية من التصادم مع روسيا، كما تجددت حالة الحاجة إلى الحليف الأمريكي.[25]

3-2- الجوار الجنوبي للإتحاد الأوروبي:

لاشك أن المنطقة الاورومتوسطية تعد مرتكزا لتقاطع جيو ستراتيجي لاستراتيجيات عالمية ومحورا بارزا في رسم السياسات الإقليمية, وبعدا حيويا للاستراتيجيات الوطنية كرقم ثابت ومهم مع كل التطورات الجيو استراتيجية التي عرفتها المنطقة، وعرفها العالم ولم تتغير تلك الثوابت الجيو استراتيجية للمنطقة في معادلة السياسة الدولية واستراتيجيات الدول، بل أنها تطورت معها وتكيفت مع كل الظروف والمتغيرات، نظرا للمقومات التي تتمتع بها المنطقة.

بعد نهاية الحرب الباردة عوضت معادلة (شمال/ جنوب) المعادلة السابقة (شرق/ غرب)، إذ تحول الجنوب إلى مصدر كل الأخطار والتهديدات التقليدية منها والجديدة. وأضحى الفضاء المتوسطي في الفترة ذاتها يتصف بالحساسية القصوى، وهو ما خلق تضارب إستراتيجي كبير وتنافس بين المبادرات المطروحة من طرف القوى الدولية والإقليمية، الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، روسيا العائدة بقوة. ولكل منها سياساتها الخاصة للشراكة والتعاون والحوار التي تطرحها وتعرضها على الدول المتوسطية.

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي حوض البحر الأبيض المتوسط بشطريه الشمالي والجنوبي إرثا إستراتيجيا يجب الحفاظ عليه بكافة السبل، ومن ثم جاءت السياسيات الأورومتوسطية بمحطاتها المتسلسلة والمتواصلة لتخدم في المقام الأول مصالح الإتحاد الأوروبي، ولأجل حماية هذا الفضاء من أي تدخل أميركي في السياسة العامة للفضاء الأورومتوسطي. فعليه نجد أن ما يعرف في الأدبيات الإقتصادية والسياسية بـ"الشراكة الأورومتوسطية" ورغم من بعض نتائجها المتعلقة برفع معدلات التنمية في دول جنوب المتوسط، إلا أنها تبقى دون طموحات دول الجنوب. وما هي في الواقع إلا مجرد خلفية سياسية ودرع لخدمة للمصالح الإستراتيجية لدول الإتحاد الأوروبي في إطار التموقع العالمي الجديد والبحث عن تحقيق التوازن الإستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية.[26]

كما عمل الإتحاد الأوروبي على مقاربة موسعة لمواجهة التحديات (الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، التجارة غير شرعية ....) في فضاءه القريب، وذلك بالتركيز على البعد اللين للأمن. كما تبني إستراتيجية متعددة العناصر مبادرات تعاون وشراكة في كل الميادين. بمعني آخر وضع

استراتيجيات متشعبة تشمل مجالات ودوات السياسة الخارجية (مناورات دبلوماسية، مساعدة اقتصادية، تدخلات عسكرية)، بمعنى المزج بين الأمن اللين والأمن الصلب.[27]

يعمل الإتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار التي تعد بمثابة مقاربة إستراتيجية، على تعميق الشراكة الأورومتوسطية وتقديم دعم الإصلاحات المتخذة من طرف دول الضفة الجنوبية. وليتحقق هذا الأمر لابد من إبداء الإعتراف بالحق في التنمية[28] كهدف مركزي وجوهري وكل ما يترتب عن ذلك من ضرورة قبول الإتحاد الأوروبي أن يتفتح وأن يجعل من قراراته أكثر ليونة في ميدانيين هامين وأساسيان بالنسبة لشركائه، ألا وهما الميدان الفلاحي وميدان الهجرة.

في 2011 قام الاتحاد الأوربي بمراجعة سياسة الجوار الأوربية نحو الجنوب، وهو ما جاء تماشيا مع تطورات أوضاع الثورات العربية التي عرفها جنوب المتوسط، بالإضافة إلى الوضع المالي للاتحاد الأوروبي المتأثر بالأزمة الإقتصادية للفترة 2020/2014،[29] وجاءت المراجعة هذه كنوع من الاستجابة للمستجدات الإقليمية وترمي إلى تبني مقاربة جديدة قائمة على تحديد اسلوب تعامل حيال الجوار المتغير وبما يستجيب لمطامح الشعوب.[30] وهو ما أكده بيان الهيئة الأوروبية في8 مارس 2011 إزاء الأحداث التي عرفها الجوار الجنوبي، والتي وصفت بأنها تحمل أبعاد تاريخية ذات عواقب دائمة، ما توجب على الإتحاد الأوروبي كما أكد البيان، أن لا يكتفي "بالمشاهدة والتفرج"، وأن يدعم شعوب الجوار، عبر إتخاذ خطوة نوعية إلى الأمام" ضمن الإلتزام بالقيم المشتركة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، الحوكمة الجيدة وحكم القانون).[31]

ويبقى أنه ولكي تكتسب السياسة الأوروبية للجوار مشروعيتها وفي الآن نفسه تبقى مسجلة في مقاربة شراكة مسار برشلونة الذي يحتاج إلى دعم أكبر، فإن على هذه السياسة أن تعبر عن مشروع مشترك بين الأطراف المعنية به، يهدف إلى تأسيس فضاء مشترك للتعاون وتحقيق التنمية الأورومتوسطية المستدامة.[32]

4- مستويـــات التعاون مع حلقة الجوار الأوروبي

يمكن إدراج مقترحات وإجراءات السياسة الأوروبية للجوار في إطار المحاور الثلاثة المعهودة في السياسات الأوروبية إتجاه شركاءه. وهي عبارة عن محاور تلخص المبادرات التي التي من خلالها تعمل على معالجة الأوضاع من خلال:

4-1- دعم المستوى السياسي والأمني:

بتقديم مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، الديمقراطية، وإحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة إستقرار السياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور للإتحاد الأوروبي، خاصة مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، الجريمة المنظمة، المتاجرة غير شرعية بكل أنواعها...الخ إذ يقدم الإتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة والتحكم في الظاهرة.

4-2- دعم المستوى الإقتصادي والتجاري:

بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والإستثمار مساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علما أن معظم الدول المجاورة والشريكة للإتحاد الأوروبي تباشر تحولات إقتصادية معتبرة. ويشمل الدعم الإقتصادي والتجاري ميدان الإستثمار وفق مقاربة "إتفاق التبادل الحر المعمق والكامل" مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الإقتصادي وخلق مناخ الإستثمار ودعم الإدماج الإقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

4-3- دعم المستوى الإجتماعي والثقافي:

يبرز أكثر في الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد، تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة والتخفيف من العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد خاصة لأغراض تجارية، علمية وسياحية. وكذا ضرورة العمل في إطار مقاربة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة والتعاون معا في محاربة الهجرة السرية والعمل على حسن التحكم في الحدود. ضف إليها ضرورة تسهيل التبادلات التربوية والتكوينية، الثقافية والعلمية والتبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني والسلطات الجهوية والمحلية والتبادلات ما بين المؤسسات.[33]

لخصت "بنيتا فيريرو فالدنر"[34] كل هذه المستويات السابقة، حين صرحت بضرورة رفع التحدي المتمثل في ترقية السلام، الإستقرار والإزدهار الإقتصادي عند جيراننا. كما تقترح: [35]

- تكريس مساعدات لتسهيل "السيادة"، بغرض تقديم مساعدة تكمل الغلافات المالية الوطنية العادية، تعويض ومساعدة أشغال البلدان الشريكة التي حققت تقدما في تنفيذها لخطة العمل، كما تعرض:[36]

* منح لكل شركاء السياسة الأوربية للجوار، سواء في الشرق أو في الجنوب، إمكانية واضحة للتكامل التجاري والإقتصادي المعمق مع الإتحاد الأوربي، بتجاوز التبادل الحر البسيط للأملاك والخدمات وبالتطرق إلى مسألة الحدود غير التعريفية، في سبيل التوصل إلى تقارب تام على الصعيد النظامي .
* تحسين إجراءات التأشيرات بشكل حساس، خاصة بالنسبة لبعض فئات الزوار.
* القيام مع شركاء السياسة الأوربية للجوار بإجتماعات دقيقة أو منتظمة على المستوى الوزاري وبين الخبراء حول مسائل مثل: الطاقة، النقل، البيئة والصحة العمومية، بحيث يمكن لهذه المقاربة متعددة الأطراف أن تكمل لاحقا العمل ثنائي الجانب الذي تقوم عليه السياسة الأوربية للجوار .
* تعزيز التعاون السياسي وجعل جمعية شركاء السياسة الأوربية للجوار نظامية أكثر من أجل مبادرات الإتحاد الأوربي (تصريحات السياسة الخارجية، الوضعيات في النطاقات الدولية والمشاركة في برامج مفاتيح لوكالات أوروبية.) وجعل الإتحاد الأوربي يلعب دور نشطا أكثر في الجهود المبذولة من أجل حل النزاعات الموجودة في المنطقة.
* تعزيز المقاربة الجهوية في الشرق بالإرتكاز على التعاون الموجود في منطقة البحر الأسود.

5- الآليـــــة الأوروبية للجوار: القلب النابض لسياسة الجوار

يلجأ الإتحاد الأوروبي لأجل تمتين ترابطه بحلقة الأصدقاء في جواره، إلى إعتماد آليات كفيلة بتحقيق مقاصده وأهدافه المعلنة والغير معلنة. وعلى رأس هذه الآليات، نجد الآلية المالية المرتكزة على تقديم الدعم والمساعدة للجوار مع ربطها كما هو معهود عن الإتحاد الأوروبي في كل علاقاته بالمشروطية السياسية.

5-1- المقصود بالآلية الأوروبية للجوار

هي الآلية التي حلت محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، قصد تحقيق مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بحيث تعكس الاحتياجات والاعتبارات الحقيقية التي ظهرت على مر السنين.

وتؤكد اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية الأوروبية للجوار على أنه ينبغي تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغ سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك الشراكة الشرقية والجنوبية.

تعمل الآلية على تقديم الحوافز ومكافأة البلدان الأفضل أداءً فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكثر مرونة، هما المبدآن الرئيسيان اللذان تقوم عليهما الآلية الأوروبية للجوار(ENI) التي بلغ تمويلها أكثر من 15 مليار يورو للفترة 2014-2020. عملت الآلية الأوروبية للجوار في الفترة ذاتها على تنظيم وتيسير الدعم المالي، مع التركيز على أهداف السياسات المتفق عليها، وجعل البرمجة أقصر وأفضل تركيزا، بحيث تكون أكثر فعالية. وتسعى الآلية الأوروبية للجوار على تحقيق المزيد من المنافع الملموسة لكل من الاتحاد الأوروبي وشركاء الجوار. وبلغت ميزانية الآلية 15،433 مليار يورو، والتي زودت الجزء الأكبر من التمويل إلى دول الجوار الأوروبي من خلال عدد من البرامج الموجهة للبلدان الستة عشر الشريكة، وهي: جنوبا (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا،[37] تونس)، شرقا (أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا).[38]

بالإضافة إلى هذه الدول الستة عشر، تحتل العلاقات مع روسيا مكانة خاصة، ولو أن تطوير العلاقات مع روسيا لا يمر عبر سياسة الجوار الأوروبية، بل من خلال شراكة إستراتيجية تغطي أربع "مساحات مشتركة". ولذلك فهي مؤهلة فقط للمشاركة في برامج الآلية الأوروبية للجوار المتعلقة بالتعاون الإقليمي والعابرة للحدود، التي تشارك في تمويل مشاريعها. ويتم تمويل التعاون الثنائي مع روسيا في إطار آلية الشراكة الجديدة.

5-2- مستجدات الآلية الأوروبية للجوار وأهدافها:

ما يجعل هذه الآلية الأوروبية للجوار ENI أكثر فعالية، مقارنة الأداة المالية للجوار الأوروبي والشراكة ENPI، هو ما يتعلق بمايلي:[39]

- تعد أسرع وأكثر مرونة، مما يحد من تعقيدات وإسهاب عملية البرمجة بحيث لا يتم تقويض أهمية المساعدة؛

- تعمل على منح الحوافز للبلدان صاحبة الأداء الأفضل من خلال مقاربة "المزيد للمزيد" مما يسمح للاتحاد الأوروبي بزيادة دعمه لأولئك الشركاء الذين ينفذون بوفاء ما تم الاتفاق عليه بصورة مشتركة؛
- مدفوعًا بشكل أكبر بالسياسات استنادًا إلى أهداف السياسة الرئيسية المتوافق عليها مع الشركاء، وعلى وجه الخصوص في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الثنائية؛
- مجيزًا لمزيد من التمايز بحيث يخصص الاتحاد الأوروبي نسبة أكبر من الأموال حيث يمكن للمساعدات أن تحمل تأثيرًا أكبر؛
- هادفًا للمساءلة المتبادلة بحيث يأخذ اعتبارًا أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد عندما يتعلق الأمر بتخصيص المساعدة.

كما تقوم الآلية الأوروبية للجوار بتشجيع روابط أوثق بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة لتمكين مواطنيها من المشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي الداخلية الناجحة، مثل البرامج حول التنقل الطلاب، وبرامج الشباب أو تقديم الدعم للمجتمع المدني. وسيتم التركيز بشكل خاص على التعامل مع المجتمع المدني. كما أن آلية التمويل تستجيب لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة وتدعم ضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي. وتدعم عملية الإصلاح التي سبق أن التزمت بها الدول الشريكة نفسها.

وأما فيما يتعلق بأهداف التي تسعى الآلية الأوروبية للجوار لبلوغها فهي تتمثل عموما في التالية:

- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر.
- تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المُعزّز بما في ذلك من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي، وبناء المؤسسات والاستثمارات.
- خلق الظروف الملائمة لتنقل عبر الحدود ذو إدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب.
- تشجيع التنمية، والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث.
- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات.
- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود.[40]

3-5- أســاليب ومجــالات الدعم الأوروبي لدول الجوار:

برمجة ومنح الدعم عبر الآلية الأوروبية للجوار يتم وفق ثلاث أساليب:

1. البرامج الثنائية التي تغطي الدعم إلى بلد شريك واحد؛
2. البرامج المتعددة البلدان التي تتناول تحديات مشتركة بين جميع أو عدد من البلدان الشريكة، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين دولتين أو أكثر من الدول الشريكة؛

3. برامج التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء والدول الشريكة التي تجري بمحاذاة جانبها المشترك من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي (بما فيها روسيا).

لعل من بين مجالات تعاون الآلية الأوروبية للجوار التي من شأنها أن تحظى بأولوية عالية تلك المتعلقة عموما بتعزيز جهود الشركات الصغيرة، انخراط المجتمع المدني، مواجهة تغير المناخ، تنقل أسهل عبر الحدود، التعاون في مجال الطاقة، تعزيز المساواة بين الجنسين، التكامل الاقتصادي التدريجي، التواصل بين الأفراد والمجتمعات، وصلات لوسائل النقل، الشباب وفرص العمل.

6- تقييـــــم سياسة الجوار الأوروبي

يذهب رئيس الوزراء السويدي السابق "كارل بيلدت"، إلى أن *((الاتحاد الأوروبي محاط لا بدائرة من الأصدقاء بل بدائرة من النار))*، وهو ما يعكس أن لهذه السياسة جملة من المزايا والعيوب، وعليه إنعكاسات إيجابية وسلبية على الإتحاد وشركاءه في الآن ذاته .

6-1- مزايا سياسة الجوار الأوروبية

سياسة الجوار الأوروبية المطلقة منذ 2003، شكلت منعرج حاسم ومهم في علاقات الإتحاد الأوروبي مع محيطه الأقرب، فهي ساهمت بقدر كبير في تقريب هذه العلاقة وتوطيدها على أساس مبدأ الإلتزمات المشتركة، كما أكدت هذه السياسة رغبة الإتحاد الأوروبي بجعله قوة متوسطية وبشكل يضمن مصالحه في فضائها الإقليمي.

لعل من اهم المزايا التي جاءت بها السياسة الأوروبية المدعمة للجوار في 2006، تمسكها بمبدأ الإدماج من خلال العمل على معالجة المسائل المشتركة معا، سواءا تعلق الأمر بالمسائل الإقتصادية أو السياسية، وكذا تطرقها إلى مسألة ضرورة التعامل مع تنقل الأفراد ومسألة التأشيرات بطابع أكثر ليونة. كما سمحت أيضا في تجسيد رغبة الإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة عابرة للحدود تسمح للأقاليم بالتعاون (توأمة المدن) وكذا تحقيق التعاون التقني.[41] مثلما عبر عنه "لينلو غابريتشي"[42] خلال لقاء إعلامي عقد بالجزائر، في فيفري 2005 تحت عنوان "سياسة الجوار المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي "أن السياسة الأوروبية للجوار جاءت للحفاظ على كل ما هو إيجابي ضمن المسارات السابقة (هياكل، قوانين)، وتعتمد على تدعيم سياسة الجوار الثنائي من خلال البدء في وضع رزنامة سياسية تراعي خصوصيات وحاجيات كل دولة، مما سيجعل ذلك الحوار قريبا من واقع الدول الشريكة.[43]

عموما تبقى المزايا التي تتميز بها السياسة الأوروبية المجددة للجوار محدودة ومرهونة بوجود عراقيل هامة تقف في طريق إيجاد صيغة فعالة للشراكة والتعاون تساعد على تحقيق الأمن والإستقرار والتنمية، ومن أهمها نجد مثلا الصعوبات التي تواجه مسارات الإدماج التجاري والإقتصادي مثل الشلل الذي يواجه جهود الإتحاد السياسي والإقتصادي المغاربي، ضف إليها طول مشوار مسارات الدخول في منظمة العالمية للتجارة وصعوبتها.

2-6- نقائص وإخفاقات سياسة الجوار الأوروبية

يعد الأمن جوهر الشراكة والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الجوار ومن الصعب التوصل إلى تحقيق أي أهداف حقيقية في ظل غيابه. كما يعد الأمر كذلك نابع من التحولات العميقة التي عرفتها منطقتي الشرق والجنوب الأوروبي، في ظل بروز تحديات جديدة متعقدة يتداخل فيها الأمني بالإقتصادي، بما فيها البحث عن صيغ تعاون تسمح بضمان الإمدادات من مصادر الطاقة والموارد الأولية.

لقد تحول حلم الاتحاد الأوروبي بإقامة "دائرة من الأصدقاء" من القوقاز وحتى الصحراء الأفريقية إلى كابوس، بعد أن أدت صراعات ما وراء حدوده إلى تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة على أوروبا، وهذا التحول يدفع الإتحاد الأوروبي إلى إعادة حساباته. كما أن مسألة تنقل الأفراد والهجرة خاصة الغير شرعية منها المتدفقة من الشرق والجنوب، مازالت تعكر صفو جهود الشراكة والتعاون بين مركز ومحيط الإتحاد الأوروبي ولا تنم عن علاقات تعاونية في إطار الجوار بل تمثل حجرة عثرة. كما أن هذه السياسة الأوروبية للجوار لم تساهم لحد الآن في إيجاد حل للازمات الإقليمية لتضع حدا للإستقرار في محيط الإتحاد الأوروبي.[44]

الجهود المبذولة في إطار التعاون مع دول الجوار الجنوبي، تهدف إلى خلق إستمرارية - ولو كانت جزئية، متعلقة بالشق الغربي للمتوسط- مع مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية. إلا أن كل هذه الجهود ورغم اللقاءات والمشاورات المتعددة والمتكررة على فترات متقاربة، تبقى محدودة، وتعكس نوع من العودة إلى السياسات الجزئية للدول الأوروبية في إطار السوق الأوروبية المشتركة مع دول المغرب العربي المستقلة حديثا. إلا أن الهدف هو الذي يختلف بحيث أن الدول الأوروبية كانت تسعى في البداية إلى تحقيق المصلحة الإقتصادية من خلال ربط أوروبا بمستعمراتها السابقة، أصبحت الشراكة في صيغتها الحديثة تسعى إلى تحقيق الأهداف الأمنية الهجرة السرية، الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود) زيادة عن الأهداف الإقتصادية.

يرجع العجز النسبي للسياسة الجوار في تحقيق الاستقرار أو الانتقال للديمقراطية في المحيط الشرقي للاتحاد الأوروبي في جانب منه إلى قوى خارج سيطرة بروكسل، إضافة إلى الاستياء الروسي من إنهيار الاتحاد السوفياتيي، وتكثيفه محاولات روسيا لأجل العودة بقو. فقد ضعفت خمس من الدول الست المعنية بالشراكة الشرقية، وهي أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، بسبب "صراعات مجمدة" لموسكو يد فيها. أما الدولة السادسة وهي روسيا البيضاء، فالحكم فيها شمولي لدرجة جعلها تخضع لعقوبات فرضها الاتحاد الأوروبي. كما أنها لم تأبه لعرض إبرام اتفاق للتجارة الحرة

نجاح سياسة الجوار الأوروبي، مرهون بصدق نوايا هذا الأخير ومدى إستعداده وإرادته في تحقيق المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، لأن الوضع الدولي يستوجب بذل الكثير من الجهود الفعلية لمواجهة الظواهر المستجدة في محيط الإتحاد الأروربي، وقد يستعصي تحقيق الأهداف المسطرة ، إذا بقيت الدول الأوروبية تتعامل مع جوارها وفق منطق التبعية وليت التساوي أمام الأخطار، فهي مطالبة بإدخال المزيد

من التعديلات المرفقة بالنية الحسنة، لأن منطق تحصين نفسها بدول الجوار الشمالية التي تجد نفسها في مقدمة خطوط المواجهة، لمنع تسرب الأخطار نحو الدول الأوروبية، هي معادلة مجحفة. كما تبقى هذه الصيغة في التعامل في ظل قلة الدعم الحقيقي وتفاوته بين دول الشرق والجنوب ناقصة، مما حكم على سياسة الجوار بالركود أو الروتينية، وهناك ضرورة إيجاد صيغ جديدة للتعاون شرقا وجنوبا، لنشر الأمن والإستقرار، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، عن طريق تجاوز كل العقد التاريخية والعلاقات المبنية على الفوقية.

خاتمة:

إن ما يمكن إن نخلص إليه حول سياسة الجوار الأوروبي ولو أنها لم تنفصل عن النظرة التعاملية المحددة والضيقة المعهودة تجاه الشركاء، إذ أن الاتحاد الاوروبي لم يخرج في سياسة الجوار وكما هو معهود عنه في علاقاته ومبادراته عن الجزئية في سياسته وتعامله، فهو لا يساوي بين الشرق والجنوب في الدعم ولا حتي بين الجنوب نفسه بين شرقه وغربه، وهذا لإعتبارات عدة أبرزها سياسية أمنية مرتبطة بدرجات الإستقرار.

ضف إلى ذلك سياسة الجوار، تهدف او تنصب في سياق خلق إستمرارية في التوسع شرقا وضم دوله تحت راية الإتحاد الأوروبي، وتقديم دقعة جديدة لمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية جنوبا، إلا أن الإتحاد الأوروبي لم يتمكن لحد الآن من تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا مرتبط بحالة التوتر والتغيرات المتسارعة في محيطه الشرقي والجنوبي معا، ما يجعله يكثف اللقاءات والمشاورات لأجل حماية مكانته ومصالحه. فعليه لغاية الساعة لا تزال سياسة الجوار محصورة ومقيدة بمعالجة قضايا ومشكلات المسار الأمني قصد تحصين الاتحاد الأوروبي من الأخطار القادمة من دول الجوار.

نشير عموما إلى أنه، من بين ما يحكم على السياسة الجوارية بالمحدودية ان لم نقل الشلل والركود أنها تطرح صيغة غير معقولة وناقصة في تعامل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في ظل قلة الدعم الحقيقي للتنمية والإقتصاد الذي ينتظره منها جوارها، وهذا مقارنة بمنافسيه الجدد على هذه الفضاءات الإستراتيجية. ويبقى نجاحها مرهون بوجود إرادة صادقة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أقاليم الجوار للاتحاد الأوروبي التي تشكل امتدادها الحيوي.

الهوامش:

1-COM (2004) 628 final (29. 9.2004) .

2- نسيمة طويل، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، المجلد 07، العدد 08، 2012، ص 218

3- منى يعقوبيان،" الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوربية، في: www.usi.org

4- السياسة الأوروبية للجوار ، في: http://www.euromedrights.net

5- منى يعقوبيان، مرجع سابق

6-Communication de la commission au conseil et au parlement européen: renforcement de la politique européenne de voisinage, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4-12- 2006.

7- Instrument financier de l'Union européenne pour la mise en œuvre du partenariat euro-méditerranéen

8 - Assistance technique à la Communauté des États indépendants (prédécesseur de l'IEVP)

9-جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورومتوسطي ،21 أكتوبر 2006

10-ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص ص 149، 150

11- commission européenne, 2003, pp. 5-6

12- بن زعتات محمد الصديق، "أبعاد سياسة الجوار الأوربية على السياسة الخارجية الأوربية المشتركة"، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة 3، (2013/2012)، ص ص 19، 20

13- european commission communication, 2003, p. 4

14-Tulmets, E. L'allemagne, l'élargissement européen et la politique de voisinage, sur Open Edition: http://journals.openedition.org/transcontinentales/488, (2006, juin 30), pp. 15-16

15-وحيد، خير دين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة- محمد خيضر، (2013/2012)، ص 74

16-Elzbieta Kaca,. Learning from the past: EU aid in the Eastern Partnership, https://euobserver.com/opinion/123852. (April 2014)

17- عبد الرفيق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع في سياسة الجوار الأوروبية، مجلة تنمية الموارد البشرية - المجلد 07، العدد 02 ، (ديسمبر 2016)

18-Baranovsky Vladimir, "La Russie Et La Défense Européenne", Politique Etrangère , N1:/ 95, (Printemps 1995), p. 33

19- Baranovsky, Op.Cit, p. 34بتصرف

20 - عبد الرفيق كشوط، مرجع سابق

21- Baranovsky, op.cit, p. 33

22- عبد الرفيق كشوط، مرجع سابق

23-Sharyl Cross، " Russia and NATO Toward the 21st Century: Conflicts and Peacekeeping in Bosnia-Herzegovina and Kosovo", NATO-EAPC Research Fellowship Award Final Report NATO/Academic Affairs 1999-2001, Submitted in August 2001, pp. 20-3

24-Allison, Graham & Robert D. Blackwill." Russia and U.S. National Interests: Why Should Americans Care؟ A Report of the Task Force on Russia and U.S. National Interests", Belfer Center for Science and International Affairs. Harvard University. (October 2011). p.26

25- Vinod K. Aggarwal,; "Analyzing NATO Expansion: An Institutional Bargaining Approach",Contemporary Security Policy ،Vol. 21, No. 2, (August 2000), pp. 63-82

26-عبد السلام رزاق، الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية، الجزيرة، مختصر الرابط: https://bit.ly/3vCaxbf، **(**2005/12/01**)**

27-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر :المكتبة العصرية،2005، ص 134

28- أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 128/ 41 الصادر في 4 ديسمبر 1986 في الفقرة 3 " تقع على الدول مسؤولية توفير الظروف الوطنية و الدولية الملائمة لتوفير الحق في التنمية.....ومن واجب الدول التعاون معا لتحقيق التنمية و تجاوز العراقيل القائمة أمام تحقيق التنمية."

29- اتفاقيات الشراكة الأورو المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية: مقاربة عمالة، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية و الإجتماعية والقانونية، 2014

30- شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوربي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية، على الرابط: https://wwwbankwatch.org/wp-content/uploads/2014/05/ENI-guidebook-arabic.pdf

31- بشارة خضر، الإتحاد الأوربي والربيع العربي، على الرابط: -https://www.politiqs /dz.com/threads%20/alatxhad-alurubi-u-alarbiy-bshar-xdr-pdf.7064

32 - Azzam Mahjoub; La Politique de voisinage: un dépassement du partenariat euro-méditerranéen, politique étrangère, (paris : Armond colin) ; 2005, pp . 535 - 543.

33 - ibid.

34- عضو اللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية و السياسة الأوربية للجوار.

35- بينيتا فيريور فالدنر، السياسة الأوروبية للجوار، موقع المفوضية الأوروبية: http://www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse20.htm

36- المرجع نفسه.

37- حاليا تم تعليق تعاون الاتحاد الأوروبي مع سوريا بسبب الوضع السياسي

38- الآلية الأوروبية للجوار، مركز معلومات الجوار الأوروبي، على الرابط: http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

39- مرجع نفسه

40- نفســـه

41-Renforcement de la politique européenne de voisinage, Communication de la commission au conseil et au parlement européen, op.cit.

42- كان رئيسا لوحدة المغرب العربي بالمفوضية الاوروبية ببروكسل.

43- ب. بوعلام، السياسة الأوروبية للجوار, الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية ،ع 500، د.س.ن، ص. 20

44-Renforcement de la politique européenne de voisinage**,** Communication de la commission au conseil et au parlement européen, op.cit.